التحويل التعليمي الفوري: المطالبة رقم ٤ بنظام تعليمي عادل شامل و فعال للمستقبل

فخامة السيد رئيس الاتحاد الفدرالي أولاف شولتس، فخامة اعضاء مجلس الادارة، فخامة رؤساء الحكومة الاتحادية الفيدرالية والبرلمان الالماني، فخامة اعضاء مؤتمر وزارة التربية والتعليم،

مجتمعنا يعيش حالياً في اخطر الازمات التعليمة منذ تأسيس الجمهورية الفيدرالية. النقص الهائل والمتزايد من المعلمين و المعلمات، المربيين والمربيات. تلتقي مع قدم وضعف تمويل نظام التعليم الاجتماعي الغير المنصف والمنفصل. غالبا يحصلون الاطفال الشبان والشابات على التحضير الغير الكافي للمستقبل. المتطلبات الوظائف مثل التكنولوجيا و الضمان يعانون السبات منذ امد.

القرارات التي ستدتخذونها في الاسابيع والاشهر المقبلة سيكون لها فعالية على المسيرة التعليمية، الفرص المستقبلية وعلى شروط التعليم والعمل من مئات الاف التلاميذ والعمال ايضاً على السؤال، إذ استمرار تقسيم المجتمع وتحديده او العمل بطريقة عكسية.

نحن نسعى بصفتنا ك معلمين، مربيين، تلاميذ، اهالي التلاميذ، خبراء وعلماء، نقابة العمال، منضمات التعليم، مبادرين على حضرتكم، لتحويل النقاط الضعيفة على الفور الى متضمن نظام تعليمي عادل يعتمد عليه في المستقبل.

التربية تبدأ قبل المدرسة، الازمة ايضاً في كافة الجمهورية الالمانية كما نعاني من نقص مايقارب مائة الف مقعد في حضانات الاطفال و اكثر من ٣٠٠ الف من المربيّن والمربيات. لضمان رعاية وعناية كافية في المدارس يفقد لسنة ٢٠٣٥ حوالي ١٦٠ الف معلم ومعلمة.

الازمة التعليمية لها مضاعفات

الكثير من المدارس و المربين يعانون بعدم المقدرة على اداء عملهم بشكل كافي بسبب عدم تواجد المعلين الكافي كما هو المطلوب لرعاية الاطفال السليم و بسبب الضغط الشديد. حوالي ٥٠ الف شاب وشابة يغادرون المدرسة في السنة الواحدة من غير حصولهم على شهادة. شروط تعليمية سيئة تؤدي الى نتائج سيئة. التلاميذ والتلميذات، يقرأون يكتبون و يحسبون دائما بشكل اسوء، كما يظهر اصغر البحوثات المدعو الاتجاه تعليمي(IQB ـ Bildungstrend).

مع العلم انه لايزال نجاح المستقبل التعليمي في مجتمعنا متعلقاً في منبع المجتمع. فرص التعليم موزعة بشكل غير متناسق والنقص المتضخم في مهن المعلمين المعلمات والمربيين يضخم هذا النقص المتواجد بشكل مستمر.
أزمة التعليم تسرق فرص المستقبل من الاطفال والشبان، تُعَّثر بناء طريق الحياة لهم وتصعب اندماجهم في المجتمع.
تعقب على جميع افراد العائلات وعلى صحة المربيين المربيات المعلمين والمعلمات. التوابع الاجتماعية للأزمة التعليمية.
الترابط الفائق من المنبع الاجتماعي يثبت التفرقة في مجتمعنا و ويؤذي المصداقية في الدمقراطية. نقص الخبراء المهنيين يحد نفسه ويولد الفقر من جديد.

بجانب التكاليف التابعة للمضاعفات الاجتماعي و الاقتصادية، يتمركز السؤال ايضا على التحديات البيئية. في النهاية نعيش بجانب أزمة التعليم أزمة الطبيعة التي تعمل بشكلٍ سلبي على صعوبات تواجد الكيان. يجب على النظام التعليمي دعم الخبرات المستقبلية و يطور المصاعب الكبيرة في العصر الحالي، بالمركز الاول التعدد البيئي والطبيعي وايضاً التعامل المتغير مع العلم والإعلام
لكن هل يستطيع نظام تعليمي منضغط و قديم ان يحضر شبان بشكل نافع للمستقبل؟و من الضروري المساهمة الجوهرية للحد و مكافحة تغير المناخ، ان لم يكن لدينا وقت كافي في يومنا للحضانات والمدارس.

تغير حقيقي واضح في نظام التعليم افضل من تسكير الحفر

....، التحذيرات الكثيرة والتدخلات من وجهة نظر المجتمع المدني لم يكون هناك قرارات حكومية في مجلس الوزراء او من تجاه البلديات لتغير اتجاه للوقت الحالي. من واجبنا طرح السؤال اذ ستأخذون بعين الاعتبار الاهداف الدراسية المطروحة لو لمرة واحدة؟ في عام ٢٠٠٨ قرر مجلس قمة التعليم مدينة دريسدن بتخصيص ١٠ بالمئة في المستقبل من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للتعليم (٧ بالمئة للتعليم و ٣ بالمئة للبحوث) حوالي ١٥ سنة لاحقاً لم يكلل هاذا القرار بالنجاح و اصبح من حديث الماضي.

المقترحات الحديثة من قبل المؤسسة المسؤلة عن الاقتصاد ((ständigen Wissenschaftlichen (SWK) Kommission)) و من قبل وزارة الثقافة ((Kultusministerkonferenz (KMK)) كانون الاول عام ٢٠٢٣ اصبح بشكل كبير منعدم الفعالية: الكثير من العمل، التحديدات مثل منع العمل الجزئي والقليل من اليوغا ك تعديل الضغط. نحن نقف ضط نقص المعلمين بجانب الموظفين.
ومن المفجع اكثر ان هذه الاقتراحات ستطبق حالياً في بعض الولايات الاتحادية.

قمة التعليم لم تسعى إلا بالقليل فقط من الاقتراحات لحل الازمة التعليمية منذ شهر اذار ٢٠٢٣. على العكس تماماً تساهم في تشتيت والردم بين الولايات والجمهورية الفيدرالية بالاضافة الي ضعف التفهم من المشاركة الى جانب المسؤلية السياسية على ما يبدو. في هذه القمة، التي دامت ثلاث ساعات، حيث لم يستطع الا القليلون بالتحدث من العاملين حالياً في المدارس وحضانات الاطفال.
من يسعى لحل ازمة التعليم، يجب آن يآخذ بعين الاعتبار الضغط على النظام ويدمج الاشخاص بالحديث، الذين يعملون بشكلٍ يومي في المدارس وحضانات الاطفال.
نحن نطالب بتحويل النظام التعليمي الي نظام عادل مع المطالبة بنظام تعليمي صالح للمستقبل. نظام تعليمي يوازي نفسه على متطلبات التلاميذ التلميذات والموظفين بدلا من رمي العقبات والازمات على كتف الموظفين، الطلاب ،الطالبات و العائلات. نظام يحارب التفرقة في المجتمع بدلا من دعمها

نحن متفائلون انه من الممكن لمجتمعنا عبور هذا الطريق، اذا اتخذتم قرارات مناسبة بوقتٍ قريب وشجاعة سياسية.

نحن نطالب حضرتكم

1. **بمدارس مناسبة و معاصرة للمستقبل**

• تعليم قابل للتطور باستمرار ((ب ن ي (BNE)) فعالي ك برنامج تعليمي معتمد عليه، ليستطيعوا التلاميذ تجاوز الصعوبات الكثيرة في العصر الحالي.
• برامج تعليمية موجة للتلاميذ مفعمة بامكانية العمل على النقد بالتميز والعنصرية، يفسح المجال الفكري والعاطفي والاجتماعي للتطور ولرفع المستوى التعليمي.
• امكانية تقيم المستوى البديل بدلاً من الكثير من المقارنة
• تطوير المدارس بشكل جماعي، ودعمه بمعروضات تعليم ومتابعة التعليم كافية
• فريق متعدد المهن مندمج في المدارس ك عنصر اساسي و دفع تكاليفه

2. **صندوق خاص للتعليم والتمويل الكافي**

• صندوق خاص بالتعليم لا يقل عن ١٠٠ ميليار يورو للاستثمارات الضرورية في الحضانة والمدارس
• ما لا يقل عن 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا للتعليم والبحوث، كما تم الاتفاق في قمة التعليم في دريسدن 2008

3. **تدريب مكثف للمعلمين والمربين**

• معاهدة دولية لتدريب المعلمين، والتي تلزم جميع الولايات الفيدرالية بتدريب عدد كافي من المعلمين والاعتراف المتبادل بالشهادات المكتسبة
• مراجعة دورة تدريب المعلمين ودمجها بشكل أوثق مع القسط للتدريب العملي و المسارات الجديدة للتدريس

• خطة لكيفية تدريب عدد كافي من المعلمين مع تأهيلاً كافياً للمربين بالاضافة لضمان التدريب وظروف العمل الجذابة ، وتطبيقها

4. **لقاء قمة تعليمية حقيقي على مستوى واحد**

• دعوة من قبل السيد المستشار الاتحادي ضمن الاتفاق مع رؤساء حكومات الولايات الاتحادية قمة التعليم ، مع ممثلين عن المجتمع المدني و التربويين حول سبل الخروج من أزمة التعليم وبناء بيئة عادلة وشاملة و لمناقشة نظام التعليم المستقبلي